مؤشرات

- (705) أقسام إنسانية و(895) قسماً تطبيقياً
- (294) أستاذاً جامعياً و(792) أستاذاً مشاركاً و(2997) مساعداً للهيئة التدريسية
- ارتفع عدد متخرجي الجامعات" من نحو (26803) متخرجين في 05/2006م، إلى نحو (34503) متخرجين في 10/2011م، بزيادة بلغت نحو (7700) متخرج بين العامين توازي نحو (28.7%) عن العام الأول.

وارتفعت نسبة المتخرجين من التخصصات التطبيقية من نحو (33.5%) في 05/2006م، إلى نحو (38.7%) في 10/2011م، وبنسبة زيادة بلغت نحو (49%) عن العام الأول، بينما نسبة زيادة المتخرجين في التخصصات الانسانية لم تتجاوز نحو (18.5%).

- إن معظم متخرجي الجامعات يُسجلون في وزارة الخدمة المدنية ومكاتبها في المحافظات، للحصول على وظائف حكومية، كما هو الحال لمتخرجي التعليم المهني والفني. ولذا، تزايد أعداد المسجلين للحصول على وظائف حكومية سنوياً حتى وصل عددهم في 10/2011م إلى (223900) فرد يوازي ثمانية أضعاف عددهم في 02/2003م.

مخرجات التعليم وسوق العمل..
خصمان متى يتفقان

تنهض الدول بالعلم وحده مقولة تعطي الوصفة للحكومات والشعوب إذا أرادت التطور وحجز مقعدها في عالم القرية الصغيرة لكنها بالطبع لا تنطبق على واقع التعليم في اليمن بل من قال هذه العبارة لوكان خريجا من إحدى الجامعات اليمنية لكان له رأي آخر ليس تجنياً بل هو واقع نلمسه ونعيش تفاصيله في حياتنا اليومية فمن المفارقات العجيبة أن تظل مناهجنا التعليمة تعتمد على التلقين بل والطامة الكبرى أنها نفس المناهج التي كانت تدرس في السبعينات والثمانينات لازلت تدرس في 2013م وهوما يجعلنا نطرح عدة تساؤلات في غاية الأهمية ماذا جرى للتعليم المتوسط والجامعي في اليمن ؟ وهل مخرجات التعليم وسوق العمل أصبحتا في خصام ؟ ولماذا غابت جودة التعليم في هذه المؤسسات وأصبحت مجرد فقاسات للعاطلين؟ ولماذا يتواصل التدهور بلا توقف في مستوى الأداء للمؤسسات التعليمية سواء كانت حكومية أو خاصة.

تحقيق/عبدالله الخولاني

التعليم في اليمن يحتضر وسيلفظ أنفاسه الأخيرة واذا لم يحصل تدخل جراحي مستعجل من قبل الدولة بكل مكوناتها يعيد اعتبار المؤسسات التعليمية ويجعلها مواكبة للعصر واحتياجات التنمية فمن غير المعقول أن دولة مثل اليمن يتجاوز سكانها 25مليون نسمة وهي تفتقر لكوادر مؤهلة بل من العار أن نجد الشركات النفطية والبنوك والمستشفيات وحتى الجامعات في اليمن تستعين بكوادر من الخارج ونحن ثروة بشرية نصفها من الشباب ,حتى سوق العمل في دول الجوار تغيرت احتياجاته من العاملة التقليدية غير الماهرة إلى العاملة العصرية المزودة بمهارات التقنية واللغة والحاسوب وغيرها من علوم العصر فهل يوفرها نظامنا التعليمي القائم والإجابة معروفة للجميع وهي مقاربة مفادها أن إصلاح التعليم في اليمن اصبح ضرورة لتلبية متطلبات سوق العمل وهي عملية ليست معقدة أو مكلفة ماليا, لكنها تتطلب الاعتراف بسوء نظامنا التعليمي, مع الاستعداد لتغيير السياسات التعليمية بشكل جذري ولكن من أين نبدأ؟ وكيف نضع التشريعات والاستراتيجيات والسياسات التي تعمل على تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

مراجعة شاملة

الدكتور عبدالعزيز مهيوب يؤكد على أهمية إجراء مراجعة وتقييم شامل لكافة السياسات والخطط والأهداف والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بالنظام التربوي التعليمي بهدف الاستفادة من الأخطاء السابقة ، وإحداث تغيير جذري شامل في كل ما يتعلق بهذا النظام بدءا بأعاد النظر في مراحله ، ونوعيته ، وبنيته ، وأهدافه ، وفلسفته ، وتنظيماته ، وتجهيزات ، ومحتويات مناهجه ، والعاملين فيه ، وأساليب وطرق تقييمه وتقويمه ، وعلاقاته بحاجات المجتمع ، ومطالب التنمية ، وسوق العمل ،وغيرها .

حاجات المجتمع

ودعا إلى ربط التعليم بالتنمية وبحاجات المجتمع من العمالة الماهرة غير أن هذا يستوجب أولا من الساسة ، ورجال الفكر ، ورجال التربية ، وكافة التنظيمات السياسية اليمنية ومؤسسات المجتمع المدني ، وكافة فئات المجتمع ومؤسساته تدارك الوضع للخروج من المأزق الذي يعانيه النظام التربوي التعليمي الحالي بمختلف مراحله وأنواعه .

وأضاف: في الوقت الذي نجد فيه سوق العمل بأمس الحاجة للعمالة الماهرة الفنية والتقنية ،نجد مؤسسات التعليم الحالية تضخ أعداداً هائلة من المتعلمين لا يحتاج إليهم سوق العمل وباتوا يشكلون بطالة إضافية إلى البطالة التي يعاني منها المجتمع.

التعليم متهم

النظام التعليمي القائم في اليمن متهم بتعقيد مشكلة البطالة في أوساط الخريجين فهو تعليم تقليدي ولا يتواكب مع متطلبات سوق العمل المحلية والخارجية كما يصفه المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ,مؤكدا أن مناهج التعليم لا تعمل على تنمية المهارات واكتشاف المواهب مما يجعل الشاب يضل طريقه إلى كلية لا تناسب مهاراته ولا يستطيع أن يحقق بها النجاح الذى ينشده ومن ثم يؤثر ذلك على قدراته الإنتاجية بعد التخرج وإلى تخبطه إلى حد كبير حتى يصل لما يحب عمله .هذا التشخيص لواقع التعليم في اليمن الذي كان من المفترض أن يكون طوق نجاة للكثير من طوابير العاطلين جعل مجلس تخطيط التعليم يطلق تحذيرا لكل المعنيين بضرورة إعادة النظر بواقع التعليم بأسرع وقت ووضع استراتيجية متكاملة لتوجيه الجامعات والمعاهد نحو متطلبات سوق العمل وغير ذلك لن تكون المعالجات مجدية.

الجودة

أصبحت الجودة الآن محور اهتمام الحكومات باعتبارها ركيزة أساسية لنموذج الإدارة الجديدة التي تتيح مواكبة المستجدات العالمية من خلال مواكبة المتغيرات الدولية والمحلية من أجل التكيف معها طبقا الخبير الإدارة الدكتور محمد كليب كونها تعتمد على تطبيق أساليب متقدمة لإدارة الجودة وتهدف إلى التحسين والتطوير المستمر وتحقيق أعلى المستويات الممكنة في الممارسات والعمليات والنواتج والخدمات ,وعلى صعيد المجال التعليمي انطلقت المؤسسات التعليمية الكبرى ممثلة في الجامعات لتبني مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقها بهدف العمل على التحسين المستمر في المنتج التعليمي ومخرجات العملية التعليمية, وأيضا رفع كفاءة العاملين بها بما يضمن الحصول علي خريجين لديهم المعارف الأساسية التي تؤهلهم على التنافس في كافة المجالات بكفاءة عالية وتضمن لهم الالتحاق بسوق العمل دون أي صعوبات والكلام متروك للدكتور كليب .

أزمة

ويضيف:كما اعتمدت الجودة الشاملة على توفير الأدوات والأساليب المتكاملة التي تساعد المؤسسات التعليمية علي تحقيق نتائج مرضية معتمدة على وضع قاعدة عريضة من المعلومات والمؤشرات التي تمكن كافة المؤسسات وواضعي القرار من الوقوف على مؤشرات القصور والقوة داخل المؤسسة التعليمية.

ويرى كليب أن أزمة التعليم في اليمن وصلت إلى مستوى يفرض مراجعة جذرية للنظام التعليمي من أجل رفد سوق العمل بالخريجين المؤهلين.

ردم الهوة

اقتصاديا يؤكد الخبراء أن هناك علاقة استراتيجية وثيقة بين مؤسسات التعليم وعملية التشغيل تحكمها العلاقة بين العرض والطلب في سوق العمل طبقا للدكتور علي العاضي ومن هنا يمكننا القول أن استراتيجيات وسياسات التعليم، إذا ما تم ربطها بشكل ممنهج مع احتياجات الاقتصاد الوطني وتوجهات سوق العمل، فإن ذلك الربط سوف يعمل دون شك على ردم الهوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وبالتالي الحد من البطالة ومن هذا المنطلق يمكننا القول أن التعليم يلعب دورا محوريا في أي سياسات أو خطط أو برامج تستهدف تحقيق الإصلاح الاقتصادي من أجل أهداف التنمية المستدامة.

خريجون عاطلون

يبدو أن معدلات البطالة ترتبط بعلاقة عكسية مع مستوى التعليم، حيث ترتفع إجمالا بين غير المتعلمين مقارنة بالمتعلمين. وبين المتعلمين يرتفع معدل البطالة بين الحاصلين على تعليم متوسط مقارنة بالحاصلين على تعليم أقل (تعليم أساسي)، وكذلك بالحاصلين على تعليم جامعي أو أعلى. فقد شكل العاطلون غير المتعلمين (أمي أو يقرأ ويكتب) حوالي 55.1% من إجمالي العاطلين مع تقارب نسبة الذكور (55.2%) مع نسبة الإناث (54.7%)، يليهم العاطلون الحاصلون على تعليم ثانوي ودبلوم بعد الثانوية وذلك بنسبة (20.5%) مع تفاوت بسيط بين بين نسبة الذكور (19.6%) والإناث (22.9%). وكانت نسبة العاطلين ذوي التعليم الأساسي ودبلوم قبل الثانوية (19.4%) مع ارتفاع نسبة الذكور إلى (21.2%) مقارنة بنسبة الإناث (14.9%).

مقترحات

■ أن وضع التعليم الجامعي في اليمن، بحاجة ماسة للتغيير الجذري، انطلاقا من رؤية استراتيجية إنمائية شاملة، يتم من خلالها دمج التعليم الجامعي في عملية التنمية، باعتباره وسيلة أساسية للارتقاء بالمجتمع واستغلال إمكاناته البشرية والفكرية والمادية، في سياق عالمي متغير. ويمكن الإشارة إلى التوصيات والمقترحات الممكنة لإصلاح التعليم العالي الجامعي على المدى القصير والمتوسط والطويل بحسب مقترحات المجلس الاعلى لتخطيط التعليم .

-1 التوصيات والمقترحات على المدى الطويل:

يتطلب تطوير التعليم الجامعي وضع استراتيجية شاملة لتنميته كما وكيفا، ضمن اسٍتراتيجية عامة لتطوير التعليم، وانطلاقا من الرؤية الإنمائية للدولة وليس منفصلا عنها .ويُفترض أن تتضمن استراتيجية النهوض بالتعليم الجامعي ضمن ما ستتضمنه، العناصر الآتية:

أ- إيجاد أطر مؤسسية قانونية وتنظيمية وإدارية عصرية ومرنة، لقطاع التعليم العالي ومؤسساته، بحيث تلائم عملية تنفيذ الخطط الاستراتيجية لقطاع التعليم.

ب- أن تتكامل إستراتيجيات تطوير التعليم مع بعضها بعضا، وتتكامل خططها الاستراتيجية وسياسات وبرامج تنفيذها، ويجب أن تتكامل تلك الاستراتيجيات وخططها مع الاستراتيجية العامة للدولة وخططها الاستراتيجية.

جـ- الشراكة الفعلية للجامعات في إطار عملية التنمية، مع كل من: أجهزة الدولة والحكومة ومؤسساتها والقطاع الخاص كهيئات تمثله (الاتحادات والغرف الصناعية والتجارية) وكشركات، منظمات المجتمع المدني، وذلك حتى تكون أنشطة الجامعات في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، مؤثرا فاعلا ومتأثرا في عملية التنمية.

د- معالجة المشكلات القائمة التي تُعاني منها الموارد الأساسية للتعليم الجامعي ومستلزماته وعمليات التعليم والتعلم ومخرجات الجامعات، والتي سبق ذكرها، ضمن تحليل واقع تلك الموارد بل أيضا، العمل على تطويرها تطويرا موجها، بما يُعزز دور الجامعات في عملية التنمية.

هـ- تطوير المناهج الدراسية للجامعات وبرامجها، وفقا لإطار الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، وهو إطار يجب أن ينبثق عن الاستراتيجية الإنمائية للدولة، ويُسهم بفاعلية في توفير الموارد البشرية ورأس المال الفكري اللازمين لتحقيق أهداف الخطط الإنمائية للدولة.

و- تنفيذ برامج توعية وتدريب مكثفة ومتنوعة، لغرس الانتماء المؤسسي والولاء التنظيمي لدى المنتمين للجامعات (أساتذة، موظفين) وتكريس ثقافة الجودة في التعليم، فضلا عن تنفيذ برامج توعية مكثفة ومتنوعة، لخلق الاحترام المجتمعي للتعليم الجامعي ومؤسساته، حتى يكون المجتمع، عنصرا فاعلا في الارتقاء بدور الجامعات في عملية التنمية.

ز- يُقترح في سبيل إصلاح قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية بشكل شامل ومتكامل وعلى نحو استراتيجي، ما يأتي:

> فصل المهام التخطيطية والتطويرية (وهي مهام استشارية بطبيعتها وتشمل وضع الاستراتيجيات والخطط والسياسات والاعتماد وضمان الجودة والتدريب) عن وزارات التعليم الثلاث وعن أي مؤسسات حكومية أخرى تختص بتنمية الموارد البشرية، وتناط بمجلس أعلى مستقل للتعليم وتنمية الموارد البشرية يسمى المجلس الوطني للتعليم بدلا عن المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، ويصدر بشأنه قانون مستقل.

> يفترض أن يتكون المجلس المقترح من المكونات الآتية:

- مجلس التخطيط والسياسات والاعتماد وضمان الجودة للتعليم بكل مستوياته ومراحله وأنواعه.
- وحدة تنسيق خطط وسياسات التعليم.
- مركز دراسات وبحوث تنمية التعليم والموارد البشرية.
- مركز التدريب وتنمية المهارات.
- الأمانة العامة للمجلس، ويتفرع عنها أربع إدارات عامة واحدة لكل قطاع تعليمي والرابعة لمركزي الدراسات والتدريب.

ويتطلب المقترح، تشكيل فريق بحث يتولى إجراء دراسة شاملة لإمكانية تنفيذ المقترح وموضوعيته وإيجابياته ومتطلباته، غير أن تنفيذ المقترح بدءاً من دراسته ووضع برنامج لتنفيذه، يتطلب قراراً سياسياً من قيادة الدولة، أما الحكومة فلا يُعتقد أن تتقبل المقترح، لأن وزراء التعليم قد يجدون في المقترح على أنه يعني تنازل وزاراتهم عن جزء من مهامها لصالح هيئة أخرى مع أن هذا غير صحيح، لأن تلك الوزارات، ستتولى تنفيذ الخطط والسياسات والمهام التنظيمية ورقابة المؤسسات التعليمية في تنفيذ مهامها أيضا، غير أن مهمة التقويم العلمي (التقييم ووضع خطط وسياسات الإصلاح والتطوير) هي ضمن مهام مكونات المجلس المقترح.

-2 التوصيات والمقترحات على المديين القصير والمتوسط:

يمكن القيام بالإجراءات اللازمة لمعالجة مشكلات التعليم الجامعي الممكن معالجتها في الأمدين القصير والمتوسط، والتي منها ما يأتي:

محور الكفاءة الداخلية للتعليم الجامعي:

ضرورة التركيز على رفع جودة التعليم الجامعي في المستويين الأول والثاني، كأمر لازم لرفع مؤشرات الكفاءة الداخلية، في المستويات الدراسية اللاحقة ومن ثم لرفع مؤشرات الكفاءة الداخلية العامة شكلا ومضمونا، ومن الإجراءات الممكنة لذلك:

- تخفيض كثافة عدد الطلبة في القاعة ضمن الوحدة الزمنية للتدريس.
- إلزامية حضور المحاضرات واعتبار ذلك، أحد معايير تقييم الطالب.
- استخدام أساليب عصرية في التعليم، تساعد الطالب على التعلم الذاتي.
- تخصيص الأساتذة الأكثر مستوى معرفياً ومهارياً، لتدريس المستويات الأولى.

تحديات

حصر المجلس الاعلى لتخطيط التعليم أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي ومنه التعليم الجامعي، في التحديات الآتية :

-1 تبعية التعليم الجامعي الحكومي، لمتغيرين أساسيين هما: الوضع السياسي عبر العقود الماضية، والبنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع اليمني (المجتمع القبلي وهيمنة قياداته، وسيادة صلات القرابة والمجاملة وما يترتب على ذلك من التضحية بالأنظمة لصالح الولاء القبلي والمجتمعي). ويعني ذلك، أن القوى الأساسية التي يُفترض أن تمثل القوى الدافعة للارتقاء بالتعليم الجامعي، هي ذاتها القوى التي تعمل بطرق مختلفة مباشرة وغير مباشرة، على كبح تطور التعليم الجامعي.

-2 تحد الصراع بين قوى التحديث (الشرائح والمؤسسات الاجتماعية الطامحة للتقدم) في سياق التعليم الجامعي، والقوى الاجتماعية التقليدية وأعرافها القبلية غير الإيجابية، وقد ظهر ذلك عبر السنوات الماضية في أجل صوره، بالممارسات الحزبية والصراعات السياسية والتنظيمية في الجامعات الحكومية ومازالت رحاها مستفحلة إلى اليوم، وهو تحد منبثق عن التحدي السابق.

-3 تحدي ثلاثي يتمثل في : النمو الكبير في الطلب الاجتماعي على خدمات التعليم الجامعي والتواضع الشديد في مستوى جودة التعليم الجامعي، وتواضع الموارد المتاحة للتعليم الجامعي البشرية والمادية والمالية والتقنية في ظل محدودية مصادر التمويل اللازمة لزيادتها وتطويرها ورفع كفاءة استخدامها. ويفرض هذا التحدي صعوبات بالغة التعقيد في تخطيط التعليم الجامعي، لعل أهمها: صعوبة الاختيار بين بقاء الوضع القائم للجامعات كما هو عليه حتى يمكن السماح باستيعاب أعداد كبيرة من متخرجي الثانوية العامة سنوياً، وخيار الارتقاء بمستوى جودة التعليم الجامعي، وإن أي محاولة استراتيجية للتوفيق بين العاملين تتطلب موارد ضخمة وإرادة قوية على المستويين الرسمي والشعبي.

-4 عدم ملاءمة الأطر المؤسسية القانونية والتنظيمية والإدارية القائمة، لمتطلبات التعليم الجامعي اللازمة لمواكبة التزامات القرن الحادي والعشرين والتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والتنافسية الجارية، ولعل الإضرابات المتكررة لأعضاء هيئة التدريس والعاملين الإداريين والاحتجاجات الطلابية، أصغر دليل على ذلك.

-5 التدني الشديد لمستوى الولاء التنظيمي للعاملين في الجامعات حتى من رؤساء الجامعات ونوابهم، ومن أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم والموظفين في الجامعات، ويتضح ذلك من عدم التزام كثير منهم بنظم الجامعات ولوائحها وأعرافها الأكاديمية وتراخيهم في أداء أعمالهم وتفشي أنواع شتى من الفساد الأكاديمي والإداري والمالي والسلوكي.